

Distr.
GENERAL

A/51/738
16 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ١١٠ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقرريين والممثليين الخاصين

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة إلى
رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لميانمار لدى
الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن البيان الذي أدلت به السفيرة مادلين أولبرايت، الممثلة الموقرة للولايات المتحدة الأمريكية، في الجلسة العامة ٨٢ للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بقصد مشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار الوارد في الوثيقة A/51/619/Add.3 و Corr.1، وأتشرف بأن أذكر ما يلي:

إن اتحاد ميانمار يجد من دواعي الأسف أنه في وقت تحتاج فيه الأمم المتحدة إلى اشتراك الدول**البناء** لكفالة تعزيز حقوق الإنسان على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة، تحاول ممثلة الولايات المتحدة مرة أخرى تسييس مسألة حقوق الإنسان.

وكما تذكرون، فإن مشروع القرار قد اعتمد دون تصويت في كل من اللجنة الثالثة وفي الجلسة العامة. وقد اعترض وفدي بشدة على العناصر السلبية الواردة في مشروع القرار وتبرأ من الاتجاه الرئيسي للقرار. ولذلك، فإن البيان الذي أدلت به السفيرة أولبرايت بأن القرار يعتبر انعكاساً لتوافق آراء أعضاء الأمم المتحدة هو من قبيل التضليل.

ومن الواضح أن الهدف الوحيد من هذا البيان هو "التشهير" بميانمار. وهذا البيان يشوّه الحقائق ويهدف بوضوح إلى التأثير في الرأي العام الدولي. ويعتبر فاضحاً بتجاهله للحقيقة المتمثلة في أن الحكومة الراهنة هي التي خطّت لأول مرة طريقة ديمقراطياً لميانمار وشرعت بكل شجاعة في إنشاء نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب. وقد عمدت ممثلة الولايات المتحدة إلى تشويه هذه الإنجازات البارزة للحكومة

بتوجيهه ادعاءات باطلة عن وجود القمع. وقد تم تصوير الخطوات التي تم اتخاذها لصون القانون والنظام على أنها من أعمال القمع. وحاولت أن تزعم بذور التشویش. وادعت أيضاً أن لا حرية في البلد. وفي الحقيقة فإن شعب ميانمار يتمتع بحرية أكثر مما كان يتمتع في الماضي القريب. وتتجذر الإشارة إلى أن الحكومة الراهنة هي التي فتحت البلد سياسياً واقتصادياً. ويضمن الدستور الجديد الذي يقوم المؤتمر الوطني بوضعه جميع الحقوق والحريات ويكتفى تضمينها لجميع المواطنين. وإن حكومة ميانمار على قناعة تامة بأن الحرية المفروضة من خلال الضغوط الخارجية لا تستمر.

ومما لا يمكن إنكاره أن الجهد التي بذلتها الحكومة دون كلل قد أسفرت عن تحقيق السلام والاستقرار وأفضت إلى عودة ١٥ مجموعة مسلحة من أصل المجموعات الـ ١٦ إلى حظيرة القانون. وبعد ذلك إنجازاً لم يسبق له مثيل. ويعتبر السلام والاستقرار اللذان يسودان في طول البلاد وعرضها نتيجة للمفاوضات والثقة والتفهم المتبادلين فيما بين الإخوة في الوطن. وقد اتهمت السفيرة أولبرايت حكومة ميانمار باستخدام تدابير قاسية ضد مظاهرات الطلبة الأخيرة. وعلى العكس، فقد لجأت الحكومة إلى معالجة هذه الواقعة بأقصى حدود ضبط النفس.

وقد عممت السفيرة أولبرايت إلى تسوية الحالة عندما ذكرت أن الحكومة تقيد تحركات دو أونغ سان سو كي وأعطت مباركتها للغواء لمحايتها. وليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة. فالحكومة هي التي اتخذت التدابير الالزمة لكتلة سلامتها. والحكومة هي التي نصحتها بالالتزام الحذر في تنقلاتها في ضوء الهجوم الأخير على موكيها من جانب جمهرة من معارضيها. وقد كان من الممكن أن يسفر هجوم الغوغاء عن كارثة لو لا قيام الحكومة بتوفير الأمان. ويشهد حضور دو أونغ سان سو كي لاحتفال الرابطة الوطنية للديمقراطية بالعيد الوطني لميانمار في ٥ كانون الأول/ديسمبر وفي مناسبات اجتماعية أخرى بعدم وجود أي تقييدات عليها. وهذا ما يكذب جميع الادعاءات.

إن دعوة السفيرة أولبرايت إلى إجراء حوار بين الحكومة وزعامة الرابطة الوطنية للديمقراطية، أو مع الزعماء الديمقراطيين الآخرين وممثلي الفئات العرقية الرئيسية لا يمكن أن يعتبر إلا تدخلاً صارخاً في الشؤون الداخلية لميانمار. فليس هناك حوار أكثر فائدة وتمثيلاً من الحوار الذي يجري حالياً في المؤتمر الوطني حيث تم تحقيق تقدم هام. وتجري في ميانمار اليوم تحولات هامة. وفي هذه المرحلة الحساسة التي تم فيها تحقيق مكاسب هامة في الجهد التي بذلها للتوصل إلى الوفاق الوطني ووضع دستور جديد، يتبع التزام أقصى الحذر لكتلة ألا تضيع جهودنا سدى. ويجري حالياً عقد مؤتمر وطني لممثلي مختلف فئات المجتمع في ميانمار وكذلك مختلف القوميات. وهذا هو المكان الذي يجب التوصل فيه إلى توافق في الآراء. وإن الدعوة إلى إجراء حوار بديل هو بمثابة محاولة لتمزيق بناء شعب ميانمار. وليس من المناسب ولا من الأخلاقي أن يقوم أي بلد بالحكم على العملية الداخلية التي تجري في بلدنا أو محاولة توجيه تلك العملية إلى مقتلها. وإن اتهام هذه العملية بالزيف هو أمر مناف للمنطق.

وقد تسرعت السفيرة أولبرايت في استنتاج أن حكومة ميانمار قد رفضت التعاون مع الأمم المتحدة. فسجل ميانمار في التعاون مع الأمم المتحدة معروفاً جيداً. وفيما يتعلق بزيارة ممثل الأمين العام المقترحة إلى ميانمار، فقد رد جانب ميانمار بالإيجاب وفي الوقت المناسب. ولن يستدعي ميانمار هي التي أغلقت الباب.

ومما يدعونا إلى الأسف، أن السفيرة أولبرايت تجاوزت حدود اللياقة والمحاجلة المتبادلة عادة فيما بين أعضاء الأمم المتحدة عندما أشارت إلى بلدي باسم "بورما". ونظراً لأن بلدي قد قام رسمياً بإخطار الأمانة العامة بتغيير اسم بلدي من "بورما" إلى "ميانتار"، فإن الإشارة إلى بلدي خلافاً لذلك هو تعبير عن الغطرسة التي تنبثق من تجاهل مبادئ المساواة في السيادة وقواعد السلوك المقبولة فيما بين أعضاء الأمم المتحدة. ونحن نعترض بشدة على هذه الإشارة. ونعتقد أنه ينبغي تصحيحها تبعاً لذلك في الوثائق الرسمية للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وبإضافة إلى ذلك، فقد أنهت بيانها بتهديد مبطن: "وكلما مضى الوقت دون اتخاذ هذه التدابير، كلما ازداد الضغط". وأيا كانت نية هذه العبارات، فإن هذه التهديدات غير مقبولة.

إن بيان ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية يقدم مثالاً على دولة قوية تقوم بتطبيق أساليب التنمّر على الدول الأصغر تحت ستار المبادئ الأخلاقية السامية. ونحن نحتاج بشدة على هذا النهج.

إننا نرحب بالبيان الذي مفاده أن المجتمع الدولي يود أن يرى ميانمار تتحول إلى مجتمع مستقر ومزدهر وديمقراطي. ويمكن بلوغ هذا الهدف بأفضل طريقة ممكنة عن طريق السماح لشعب ميانمار بصياغة مصيره بنفسه.

وسأغدو ممتننا لو تكرّمت بالعمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) وين مرا

السفير

الممثل الدائم والرئيس المناوب

لوفد ميانمار
